مؤقت

مجلس الأمن

السنة الرابعة والخمسون

الجلسة ٣٩٧٢

الخميس، ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، الساعة ١١/٥٠
نيويورك

الرئيس: السيد أموريم .... (البرازيل)

الأعضاء:
الاتحاد الروسي .... السيد لافروف
الأرجنتين .... السيد بتريتّا
البحرين .... السيد بوعلاي
سلوفينيا .... السيد تورك
الصين .... السيد شن تشو
غابون .... السيد دانغي - ريواكا
غامبيا .... السيد جاغني
فرنسا .... السيد ديجاميه
كندا .... السيد دوفال
ماليزيا .... السيد حسمي
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية .... السيد ريتشموند
ناميبيا .... السيد أنجابا
هولندا .... السيد فان فالصم
الولايات المتحدة الأمريكية .... السيدة سودربرغ

جدول الأعمال

الحالة في جورجيا

تقرير الأمين العام بشأن الحالة في أبخازيا، جورجيا (S/1999/60)

99-85056

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٥٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في جورجيا

تقرير الأمين العام بشأن الحالة في أبخازيا، جورجيا (S/1999/60)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالتين من ممثلي ألمانيا وجورجيا يطلبان فيهما دعوتهما إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذين الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهما حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيدميناغريشفيلي (جورجيا) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل السيد كاستروب (ألمانيا) المقعد المخصص له بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن الحالة في أبخازيا، جورجيا، الوثيقة S/1999/60.

ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/1999/79، التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من الاتحاد الروسي وألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/1999/71، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجورجيا لدى الأمم المتحدة.

أرحب بوزير خارجية جورجيا، معالي السيد إراكلي ميناغريشفيلي، وأدعوه إلى الإدلاء ببيانه.

السيد ميناغريشفيلي (جورجيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لم يمض وقت طويل منذ تموز/يوليه الماضي، عندما أتيحت لي فرصة مخاطبة مجلس الأمن فيما يتصل بالحالة في أبخازيا، جورجيا.

وتطور الأحداث الراهنة يفرض علي أن أخاطب المجلس اليوم مرة أخرى لنفس الغرض. ولكن في البداية، دعوني أكرر الإعراب عن تعاطفنا وامتناننا العميقين للأمم المتحدة، وبصفة خاصة للأمين العام ولممثله الخاص، وكذلك لمجموعة أصدقاء الأمين العام ولكل عضو من أعضاء المجلس. إن دعمهم المستمر وجهودهم المتواصلة دعما للسلام في أبخازيا، جورجيا، قيّمة جدا.

سبق أن ذكرت أن عملية السلام، على الرغم من جهودنا المشتركة من أجل التوصل إلى حل سياسي شامل للصراع، هي أشبه بدائرة مقفلة بشكل متزايد، والوضع الراهن لا يوحي بأي تفاؤل.

والسبب في قلقنا وشكوكنا يعود إلى جولة المفاوضات العقيمة والمطولة في الأشهر الستة الماضية. وهنا أود أن أسترعي انتباه المجلس إلى ممارسة تقليدية بزغت في سياق هذه المشاورات ترمي إلى تضليل المجتمع الدولي.

وكقاعدة عامة، تميل هذه الاجتماعات إلى بلوغ ذروتها قبيل جلسات مجلس الأمن أو غيره من المحافل الهامة الأخرى المهتمة بأبخازيا، جورجيا. وفي تلك المرحلة، وبشكل مفاجئ يبعث على الاستغراب، تطل علينا مبادرة عبثية غير واقعية، هدفها الوحيد خلق وهم بإحراز تقدم في عملية السلام.

إلا أن النسيان يطوي كل هذه "المبادرات" إلى أن يحين موعد الدعوة إلى محفل هام آخر بشأن جورجيا. وكل ذلك اتخذ طابع عرف مقلق لا بد للمجتمع الدولي أن يأخذ علما به ويتعامل معه بالشكل الملائم.

والاقتراح الأخير الذي تقدم به قائد الانفصاليين السيد أردزينبا فيما يتعلق بالقرار الأحادي الجانب الذي اتخذه الطرف الأبخازي لإعادة توطين اللاجئين والمشردين هو من الواضح مبادرة من نوع هذه "المبادرات". وكما سبق أن قلت، هذا القرار كان قد أعلن قبل أن يتسبب الجانب الأبخازي في تعطل الاجتماع المقرر بين الرئيس شيفارنادزه والسيد أردزينبا وهو الاجتماع الذي كان من المفترض أن يتم فيه التوقيع على وثائق توطين اللاجئين والمشردين والإبقاء على وقف إطلاق النار والإصلاح الاقتصادي للمنطقة.

وهذه المبادرة المزعومة باءت أيضا بالفشل. ففي ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، في اجتماع الممثل الخاص للأمين العام لجورجيا، ومجموعة أصدقاء الأمين العام والسيد أردزينبا، رفض الأخير الوثيقة المتعلقة بإعادة توطين اللاجئين والمشردين. وإنني أؤمن بأن هذا الرفض دليل آخر على السياسة التعويقية التي يتبعها الطرف الأبخازي.

إن البدء في عملية جنيف كان انتصارا حقيقيا لجميع المشاركين ولطرفي الصراع. وحكومتي لا تزال واثقة بأن إطار جنيف هو الآلية الرئيسية في عملية السلام. لكن لا بد لي من أن أكرر ما قلته وهو أنه بسبب تعنت الطرف الأبخازي لم تسفر اجتماعات جنيف حتى الآن عن نتائج ملموسة.

واجتماع أثينا بين الطرفين الجورجي والأبخازي في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ بشأن تدابير بناء الثقة مثّل نجاحا أيضا حيث كان أضخم اجتماع للطرفين وأوسع الاجتماعات نطاقا في تمثيله منذ نهاية الحرب. لذلك فإننا نُعرب عن تقديرنا لحكومات أوكرانيا وتركيا واليونان وغيرها ونُعرب عن تقديرنا لاستعدادها دعم متابعة الحوار الذي يُجريه الطرفان.

ومن المؤسف أن اجتماع أثينا، بسبب نتيجته، لم يكن استثناء. فقد شهد المشاركون فيه بما في ذلك مجموعة أصدقاء الأمين العام كيف أن الطرف الأبخازي خفض من مستوى وثائق الاجتماع إلى مستوى إعلان غامض للنوايا.

إن هذا التعويق المنهجي والسافر لعملية السلام على يد الطرف الأبخازي يثير تساؤلا هو إلى متى سيظل الطرف الجورجي واللاجئون والمجتمع الدولي ينتظرون "لطف" الطرف الأبخازي لبدء حوار بنّاء؟ أم أننا نستطيع أن نرضى بالوضع القائم في المنطقة المستمر بسبب عقم المفاوضات؟

إن الوضع القائم هذا مجرد وهم. والواقع، أن الوضع في المنطقة، رغم الهدوء المزعوم، يزداد سوءا من كل جوانبه. فالوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي والجنائي مفجع. وعلى الرغم من جهود جورجيا، يمكن وصف ظروف معيشة اللاجئين والمشردين بأنها مأساوية على أقل تقدير. كل هذا يزيد حتما من التوتر في البلد ويُهدد السلام والأمن في منطقة القفقاس بأكملها.

إن استمرار الصراع في أبخازيا لا يخدم إلا مصالح قوى سياسية مُعيَّنة ويعطي مثالا واضحا على تصادم القيم. فمن جهة هناك نظام يستند إلى التحكم العرقي، ويقوم على أساس أطماع سياسية ومصالح إجرامية. من جانب آخر، هو ذا البلد الذي اختار طريق التنمية الديمقراطية، ويطمح إلى إنشاء النموذج المقبول للتعايش السلمي بين سائر المجموعات العرقية داخل دولة واحدة موحدة.

وهذا كله يعطي الانطباع بأن المجتمع الدولي لا يزال يميل إلى تصنيف الصراعات القائمة إما صراعات من "الدرجة الأولى" أو صراعات "أقل أهمية" على أن تحظى الأولى بأكبر قدر من التركيز والجهود، والأخيرة، بسبب عدم الاهتمام بها، تتحول إلى صراعات "مجمدة". وهذه الصراعات "المجمدة" تشكل تهديدا للمجتمع الدولي، وتستنزف موارده البشرية والمادية دون التخفيف من معاناة الشعوب المتضررة.

ثمة أمثلة مقلقة على هذا ظهرت بوضوح خلال الأشهر الستة الماضية في أبخازيا، جورجيا. ومنذ الأحداث المأساوية التي وقعت في أيار/ مايو ١٩٩٨، استمرت عملية إبادة سكان جورجيا والعنف ضد العائدين في أبخازيا، ولا سيما في منطقة غالي، ولم تنته. والعمليات التأديبية على يد ما يسمى بميليشيا أبخازيا ضد المدنيين المسالمين بحجة كبح الإرهاب ما زالت جارية. علاوة على ذلك، أصبحت الهجمات التي تُشن على القرى الجورجية في منطقة زوغديدي المجاورة من الأراضي التي يسيطر عليها النظام الانفصالي هجمات منتظمة. والأهم من ذلك أن الجانب الأبخازي استعمل خلال هذه الفترة كل ما ملكت يداه من قوة لوقف عملية عودة اللاجئين والمشردين إلى

ديارهم، وانتهك كل مادة من بروتوكول أيار/مايو ١٩٩٨ في هذا الصدد.

إن الرئيس شيفاردنادزه تقدم في خطابه الأخير الموجه إلى أعضاء مجلس الأمن بعدد من المقترحات الرامية إلى توجيه أعمال المجتمع الدولي المتعلقة بحل الصراع في المستقبل. واسمحوا لي أن أؤكد مجددا اعتقادنا الراسخ بأن أسرة الأمم ينبغي أن تكون أكثر صراحة وأكثر شدة. وينبغي أن تشير بصرامة إلى أن عودة اللاجئين والمشردين إلى ديارهم ليست منّة بل حقا أساسيا لهم في إطار القانون الدولي، وأن المسؤولية عن انتهاك ذلك الحق ينبغي أن تقع على عاتق الجانب الأبخازي.

ونعتقد أن الوقت قد حان لينظر مجلس الأمن في مسألة التطهير العرقي الذي يرتكبه الجانب الأبخازي ضد سكان جورجيا. وعملية السلام بلغت فعلا المرحلة التي يتعذر المضي فيها دون اعتماد نهج غير منحاز ودون إجراء تقييم مناسب للأنشطة التي يقوم بها النظام الانفصالي.

ومن الضروري أيضا أن نذكر القرارات الصادرة عن مؤتمري قمة بودابست ولشبونة اللذين عقدتهما منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن الحالة في جورجيا، وهي القرارات التي أكدت عدم قبول التغييرات الديمغرافية المفروضة بالقوة. وينبغي للمجتمع الدولي أيضا أن يحذر الجانب الأبخازي من أن أية محاولات أخرى لعرقلة عودة اللاجئين والمشردين إلى ديارهم سينظر إليها بوصفها استمرارا لسياسة التطهير العرقي، وقد تحفز مجلس الأمن على تطبيق المواد ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة.

وتشعر حكومتي بقلق عميق إزاء الظروف الأمنية في منطقة الصراع. والمؤسف أنه لا شك أن عملية حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة استنفدت نفسها فعلا في ظل ولايتها الحالية. ومنذ أيار/مايو الماضي، يعارض الجانب الجورجي تمديد ولاية قوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة ما لم تبين الأهداف الواقعية التي نصت عليها قرارات شتى مؤتمرات القمة التي عقدتها رابطة الدول المستقلة.

ونظرا لعدم وجود ظروف أمنية مناسبة، فإن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا تفشل أيضا في الاضطلاع الكامل بالمهام الموكولة إليها. وهذا العامل يؤثر تأثيرا جادا على أنشطة الأمم المتحدة في منطقة الصراع، ويهدد الحالة في المنطقة بأسرها. وجورجيا تؤيد دوما نشر وحدة حماية ذاتية في منطقة الصراع. والحقائق الراهنة تشير إلى أن بعثة الأمم المتحدة لا يمكن أن تؤدي أعمالها على نحو كاف دون استحداث هذه الوحدة.

وينبغي أن نؤكد أيضا على الحقيقة المقلقة المتمثلة في أن مسألة تدابير نزع الألغام الشاملة في المنطقة لم تحل بعد. وهذا يؤثر على أنشطة الموظفين الدوليين ويهدد حياة المدنيين المسالمين بالخطر.

وأود أن أؤكد أن ضمانات السلام والأمن جزء من العملية السياسية في التصدي للصراعات المسلحة، بما فيها الصراع في أبخازيا، جورجيا. وانطلاقا من هذا الفهم، فإن الوقت قد حان لتعزيز العنصر السياسي في أنشطة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا.

إن كلا من المفاوضات الثنائية والمفاوضات الثلاثية لم تسفر عن نتائج بشأن تحديد المركز السياسي لأبخازيا ضمن جورجيا. وفي ظل هذه الظروف، ينبغي للأمم المتحدة ألا تقتصر على مجرد التأكيد مجددا على سيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية. وينبغي لها أن تعمل إلى جانب مجموعة أصدقاء الأمين العام على وضع مقترحات للتوصل إلى تسوية سياسية شاملة للصراع في أبخازيا، جورجيا، وتقديمها إلى الطرفين لينظر فيها.

ونعتقد أن مجلس الأمن ينبغي أن يعيد التأكيد مرة أخرى على حق جميع اللاجئين والمشردين في العودة بأمان إلى ديارهم دون وضع شروط مسبقة وبوجود ضمانات أمنية كافية. ونعتقد أيضا أن من الضروري للأمم المتحدة - إلى جانب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجموعة أصدقاء الأمين العام - أن تضع الآلية لبدء هذه العملية.

ومن الضروري النظر خلال المرحلة الأولية للتسوية في إنشاء إدارة مؤقتة تكون تحت رقابة دولية وبأوسع مشاركة من العائدين في هيئات الحكم الذاتي وإنفاذ القانون. ونؤيد فكرة إعطاء مركز خاص للعائدين، خشية أن يصبحوا أسرى لألاعيب وأطماع سياسية.

ونعتقد أن مجلس الأمن ينبغي أن يحيط علما بالقرارات التي اتخذها في أوسلو اجتماع المجلس

الوزاري التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا المنعقد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، وهي القرارات التي توفر أحكاما رئيسية تتعلق بتسوية الصراع في أبخازيا، جورجيا، وتدعو إلى تعزيز التعاون القائم بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

إن أحد أهم المعايير لأنشطة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا ينبغي أن يصبح رصدها الفعال لعملية حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة. لذلك، ينبغي اتخاذ تدابير هامة في ذلك الصدد.

واعتقد أن مجلس الأمن ينبغي أن يرحب بالحوار الثنائي بين الطرفين، فضلا عن الترحيب بإنشاء وبعمل مجموعات مشتركة للتحقيق، بغرض التحقيق في الانتهاكات للاتفاقات التي تم التوصل إليها. وينبغي لمجلس الأمن أن يعرب أيضا عن استعداده للقيام، ضمن طاقته، بتعزيز الانتعاش الاقتصادي في المنطقة، وفقا للتقدم المحرز في عملية السلام.

وتعرب حكومة جورجيا عن استعدادها الكامل للتعاون مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي برمته بغية تحقيق حل سلمي للصراع في أبخازيا، جورجيا. وهذه الطريقة هي الطريقة الوحيدة المقبولة منا جميعا، ولكننا على ثقة بأنه ينبغي أيضا اتخاذ بعض الخطوات الحاسمة على طريق السلام. هذا ما يريده ويتوقعه الشعب الجورجي والمجتمع الدولي. واسمحوا لي إذا أن أعرب عن الأمل في أن ينظر المجلس نظرة جادة في مقترحاتنا، وفي أن يتوصل إلى القرار الهام.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أفهم أن مجلس الأمن على استعداد للشروع في التصويت على مشروع القرار (S/1999/79) المعروض علينا. وإذا لم أسمع اعتراضا، فسأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:
الاتحاد الروسي، الأرجنتين، البحرين، البرازيل، سلوفينيا، الصين، غابون، غامبيا، فرنسا، كندا، ماليزيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ناميبيا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): هناك ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٢٢٥ (١٩٩٩).

ليس هناك متكلمون آخرون على قائمتي. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٠.